الأنباء
الثلاثاء 10 مايو 2016

القضيبي يسأل وزراء الداخلية والمالية والتجارة عن شركات استثمار الأموال مقابل عوائد مالية

أحمد القضيبي

وجه النائب أحمد القضيبي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: ظهرت بعض الشركات التي تقوم باستقطاب الاموال من المستثمرين مقابل وعدهم بتحقيق عوائد عالية على هذه الاستثمارات فيما من المتوقع أن تكون عمليات تلاعب، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما دور إدارة الجرائم الالكترونية في متابعة هذه الشركات، خصوصا أن أغلب إعلاناتها تتم عبر المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي؟ وما مدى مطابقة وموءامة هذه العروض مع الانظمة والقوانين الخاصة بالوزارة، وهل قامت الوزارة بمتابعة هذه الشركات والتأكد من سلامة موقفها القانوني فيما يتعلق بالإعلانات عن هذه المنتجات؟ وهل هناك تنسيق بين الوزارة والجهات والوزارات الحكومية الاخرى لمتابعة هذا الملف؟ كما وجه القضيبي سؤالا آخر الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط أنس الصالح جاء فيه: ظهرت بعض الشركات التي تقوم باستقطاب الاموال من المستثمرين مقابل وعدهم بتحقيق عوائد عالية من هذه الاستثمارات، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما مدى رقابة بنك الكويت المركزي على هذه الشركات؟ خصوصا أنها تحتوي على دعوات للاستثمار وإدارة الاعمال، وهذا ما يعتبر من اختصاصات وصلاحيات الترخيص بنك الكويت المركزي؟ وهل تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة مرخصة للقيام بدعوات استثمار وإدارة أموال الغير؟

وما الإجراءات التي يقوم بها بنك الكويت المركزي في مثل هذه الحالات؟

تقوم هذه الشركات بدعوات لعمل أنظمة تقاعد فما مدى ملاءمة هذه الدعوات للقانون؟

ووجه النائب أحمد القضيبي سؤالا برلمانيا الى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي جاء فيه: تقوم بعض الشركات بعمليات استقطاب الاموال من المستثمرين مقابل وعدهم بتحقيق عوائد على هذه الاستثمارات كما أنها تقوم بتقديم أنظمة تقاعد. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما إجراءات الوزارة الخاصة بمتابعة هذه القضية؟

وما مدى موءامة هذه العروض مع الانظمة والقوانين الخاصة بالوزارة؟

وما إجراءات التوعية التي تقوم بها الوزارة لمنع تكرار عمليات التلاعب التي تظهر بين فترة وأخرى من خلال عروض بعض الشركات؟

وما دور الرقابة التجارية في متابعة الإعلانات التي تنشرها هذه الشركات في وسائل الإعلام؟

وهل تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة مرخصة للقيام بدعوات استثمار جماعي؟

وهل قامت الوزارة بمخاطبة هذه الشركات؟

وما إجراءات الوزارة عند ورود شكاوى من عملاء لهذه الشركات؟

وهل قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة هذه الشركات فيما يتعلق بدعواتها للاستثمار الجماعي؟

مناقشة قوانين القضاء في جلسة 7 يونيو المقبل

أعلن رئيس لجنة الاولويات النائب د.يوسف الزلزلة عن اجتماع عقده مكتب المجلس برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم وبحضور رؤساء اللجان الدائمة لمناقشة «أوجه القصور»التي حدثت في بعض اللجان والقوانين المفترض إقرارها قبل فض دور الانعقاد الجاري. وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أنه بعد النقاش المستفيض تم الاتفاق على تكليف لجنة الاولويات بمتابعة جميع اللجان ومدى إنجازها لتقاريرها، وأن تقوم لجنة الاولويات بإحالة تقارير شهرية إلى المجلس حول أعمال اللجان للتأكد من قيامها بدورها على النحو المطلوب.

وأوضح أنه تم الاتفاق على أن يناقش المجلس ميزانيات الجهات المستقلة والملحقة في جلسات خاصة تعقد في الفترة من 13 حتى 16 يونيو المقبل، على أن يتم لاحقا تحديد موعد مناقشة الميزانية العامة للدولة.

وأضاف أن التشريعات التي تخص اللجنة التعليمية وتم الاتفاق على إقرارها في دور الانعقاد الجاري هي الجامعات الحكومية والتعليم الخاص واتحاد الطلبة وتعديل قانون التطبيقي. وقال ان التشريعات التي تخص اللجنة التشريعية هي قوانين تنظيم القضاء والمحكمة الدستورية والرسوم القضائية ومخاصمة القضاء، وكذلك تجريم الجماعات الارهابية وتنظيم الاضرابات في الدولة.

وأشار إلى أن قانون البلدية من القوانين ذات الاولوية، حيث أحالته لجنة المرافق إلى المجلس، كما تم الاتفاق على أن تقدم اللجنة المالية قوانين المناقصات ومحفظة الطالب والخطوط الكويتية.

وأوضح أنه سيتم تخصيص الجلسة العادية المقرر عقدها في السابع من يونيو المقبل لقوانين القضاء الأربعة، مشيرا إلى أن الحكومة وعدت بإحالة هذه القوانين إلى المجلس الأسبوع الجاري.

«التعليمية»: استثناء شرط مدة الخدمة لمنح بدلات للمعلمين المعاقين والمكلفين برعاية المعاق

حمود الحمدان

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية، أمس، التعديل المقدم على القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان، في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع، ان اللجنة وافقت على التعديل المقدم على القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن المعلمين الكويتيين بوزارتي التربية والاوقاف، وسترفع تقريرها الى مجلس الامة.

وبين ان المادة المعدلة في القانون تتعلق بإضافة فقرة جديدة للمادة الخامسة من القانون والتي تنص على «ويستثنى من شرط مضي مدة الخدمة المشار اليها بالفقرة السابقة المعلمون المعاقون والمكلفون برعاية معاق وفقا للقانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة».

واوضح الحمدان ان اللجنة ناقشت ايضا الاقتراح بقانون في شأن قانون تنظيم الجامعات والكليات المجتمعية والمعاهد الحكومية، مشيرا الى ان اللجنة بحثت هذا القانون مع عدد من عمداء جامعة الكويت، كما التقت اللجنة مع المتقدمين لشغل وظائف عميد بعثة في المعهد العالي للفنون المسرحية.

اللجنة تصوت على القانون في اجتماعها المقبل

«الصحية» لتعديل «تحويل رواتب العمالة إلى البنوك»

سعدون حماد

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية خلال اجتماعها أمس التعديلات المقدمة على القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغرفة تجارة وصناعة الكويت ونقابة العاملين في القطاع الخاص واتحاد العمال الكويتيين.

وذكر مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت على تعديل 4 مواد من القانون، مشيرا الى ان اللجنة ستصوت على التعديلات المقدمة على القانون في اجتماعها المقبل وسترفع تقريرها للمجلس.

وأوضح ان التعديل المقدم على المادة الأولى ينص على ان يستبدل بنصوص المواد (57، و138، 140، 142) من القانون بالنصوص التالية وهي:

المادة 57 والتي تنص بعد التعديل على انه «يتعين على صاحب العمل الذي يستخدم عمالة لا يقل عددها عن 5 عمال وفقا لأحكام هذا القانون ان يدفع مستحقات العاملين لديه في حساباتهم لدى المؤسسات المالية المحلية وللهيئة العامة للقوى العاملة ان تطلب صورة من كشوف التحويل المرسلة لتلك المؤسسات المالية».

وتنص المادة نفسها على «ويصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزيري الشؤون الاجتماعية والعمل والمالية بتحديد المؤسسات المالية وقواعد المعاملة الخاصة بهذه الحسابات من حيث المصروفات والعمولات والإجراءات التنظيمية في هذا الشأن».

كما تنص المادة ذاتها على «ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل العمالة الوافدة الى المؤسسات المالية المحلية».

وأضاف ان التعديل المقترح على المادة 138 ينص على الآتي «مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة عن كل عامل لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين على كل صاحب عمل يخالف احكام الفقرة الثانية من المادة العاشرة وفي حالة التحاق العامل بالعمل لدى صاحب عمل آخر بالمخالفة لأحكام المادة (10) فقرة (2) المشار اليها يعاقب الأخير بذات العقوبة الواردة في الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك دون اخلال بحق الجهة الإدارية في ابعاد العامل المخالف».

وأوضح ان التعديل المقترح على المادة 140 ينص على «مع عدم الاخلال في اي عقوبة اشد ينص عليها اي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار كل من لم يمكن الموظفين المختصين الذين يحددهم الوزير من اداء واجبهم المنصوص عليه في المادتين 133 و134 من هذا القانون، وتضاعف الغرامة في حالة العود».

وذكر حماد ان التعديل المقترح على المادة 142 ينص على «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن ألفي دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف امر الوقف او الغلق الصادر عملا بأحكام المادة 135 دون تلافي المخالفات التي اعلنه بها المفتش المختص».

وأشار الى ان المادة الثانية تتعلق بإضافة نص الى المادة 146 وهو «واذا تبين للمحكمة تعنت صاحب العمل في صرف مستحقات العامل فلها ان تقضي له بتعويض يساوي 1٪ من قيمة تلك المستحقات عن شهر تأخير في صرفها اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في الفقرة الأولى ويسري في شأن المبلغ المحكوم به نص المادة 145 من هذا القانون وذلك مع عدم الاخلال بحق العامل في المطالبة امام ذات المحكمة بأي تعويضات اخرى».

الغانم استقبل سفيرنا في برونـاي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا سفيرنا لدى سلطنة بروناي فهد الظفيري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس الاثنين سفيرنا لدى سلطنة بروناي فهد الظفيري.

الطريجي: ماقيمة «الفاقد» في القطاع النفطي؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه: في ضوء ظاهرة «الفاقد» في القطاع النفطي خاصة في شركة البترول الوطنية والذي يمثل إهدارا لموارد الدولة وتكبدها خسائر مالية ضخمة وفي ظل استمرارها لسنوات طويلة وإدراجها بتقرير ديوان المحاسبة دون تلافيها طيلة هذه السنوات مما يعكس مدى الإهمال والتقصير المتعمد في معالجة أسباب هذه الظاهرة، ويتناقض مع استراتيجية الدولة ومؤسسة البترول الكويتية في المحافظة على مواردها من الهدر والضياع، ويتناقض مع ما تدعيه الحكومة من تطبيقها إجراءات ترشيد الانفاق للحد من العجز المرتفع بالميزانية العامة للدولة، حيث تكبدت الميزانية العامة للدولة خسائر باهظة بلغت خلال السنتين الماليتين 2014/2013 و2015/2014 ما قيمته 152 مليون دينار و122 مليون دينار بشركة البترول الوطنية وذلك وفق إفادة رئيس شركة البترول الوطنية خلال مناقشة الميزانيات التقديرية للقطاع النفطي 2016/2015، فضلا عما أورده ديوان المحاسبة بتقاريره خلال السنوات المالية المشار إليها من أوجه القصور والخلل في أنظمة الرقابة الداخلية وعدم صلاحية عدادات القياس الآلي للتصدير، لذا يرجى تزويدنا بالتالي: ما كمية وقيمة الفاقد في القطاع النفطي وبصفة خاصة شركة البترول الوطنية وذلك خلال الفترة من 2006/2005 وحتى 2016/2015، وما أسباب استمرار هذه الظاهرة التي تهدد وتبدد موارد الدولة، وما الإجراءات التي قامت بها الشركة لمواجهة هذه الظاهرة؟ وما أسباب عدم تلافي أوجه القصور والخلل بأنظمة الرقابة الداخلية سواء الفنية أو المالية والمحاسبية والأمنية والتي أوردها ديوان المحاسبة بتقاريره طوال السنوات المشار إليها والتي ترتب عليها الفاقد؟ وما أسباب عدم صيانة أجهزة القياس ومعايرتها لسنوات طويلة وظهور فروقات ضخمة في استلامات المصافي والتسويق المحلي بلغت كميتها في بعض الاشهر 2,7 مليون ليتر وذلك وفق ما أورده ديوان المحاسبة بتقريره؟ وما أسباب تأخر الشركة في تنفيذ مشروع عدادات القياس الدقيقة لخطوط النقل بين المصافي والمنتجات بهدف الحد من الفاقد وإحكام الرقابة على كميات النفط والمنتجات؟ وما أسباب عدم اتخاذ اجراءات بشأن تحديد المسؤولية عن استلام عدادات القياس الآلي التي تم تركيبها ضمن مشروع رصيف الزيت وثبت عدم صلاحيتها للاستخدام منذ استلام المشروع في 2005/5/20 رغم أهميتها في حساب الكميات المصدرة للخارج وبلغت تكلفة هذه العدادات 18 مليون دولار؟ وأفادت الشركة بقيامها بدراسة مشروع تبديل عدادات القياس الآلية لعمليات التصدير بدلا من العدادات التي ثبت عدم صلاحيتها والانتهاء من هذا المشروع في 2012. لذا، نود تزودنا بالآتي: خطة الشركة واستراتيجيتها في تنفيذ المشروع والميزانيات التي تم اعتمادها لتنفيذ كل مشروعات عدادات القياس الآلي، وإرفاق نسخة من المستندات المؤيدة، والجهة الاستشارية التي قامت بالدراسة وطريقة التعاقد معها وتكلفتها ونسخة من الدراسة باللغة العربية، وإجراءات تأهيل الشركات المنفذة للمشروع، وإجراءات الطرح على الشركات المؤهلة وقيمة ترسية المشروع والشركة المنفذة، والجدول الزمني للتنفيذ الأصلي والموقف التنفيذي الفعلي، وذلك في حالة ما إذا تمت هذه الخطوة، ويرجى تزويدنا بنسخة من كل المستندات والموافقات وكشف تفريغ الأسعار وتقرير التقييم الفني، وفي حالة عدم البدء في تنفيذ المشروع يرجى تزويدنا بأسباب ذلك، وما الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول الوطنية لمعالجة هذه الظاهرة التي تهدد موارد الدولة خاصة في ظل الاعتماد الكلي على ايرادات النفط للحد من العجز المرتفع بالميزانية العامة للدولة؟

د.عبدالله الطريجي

شركة الجزيرة للتنمية العقارية (ش.م.ك مقفلة)

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

السادة المساهمين الكرام،،،

يسر مجلس ادارة شركة الجزيرة للتنمية العقارية (ش.م.ك) مقفلة، دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي تقرر عقده يوم الاربعاء الموافق 2016/5/25 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة – الدور الثاني – قاعة 1211 بلوك 1 وذلك للنظر في جدول الاعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه .
2- سماع تقرير السيد/ مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليها.
4- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة.
5- الموافقة على توزيع ارباح نقدية لمساهمي الشركة بنسبة 5% وبمبلغ اجمالي 357,500 د.ك. (ثلاثمائة وسبعة وخمسين ألفا وخمسمائة دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية على أن يؤخذ مبلغ الفرق وقدره 16,353 د.ك. (ستة عشر ألفا وثلاثمائة وثلاثة وخمسون ديناراً كويتياً) من الاحتياطي الاختياري.
6- الموافقة على توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الادارة بمبلغ اجمالي 42,500 د.ك. (اثنين وأربعين ألفا وخمسمائة دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
7- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
8- تعيين او اعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

فعلى السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة أو موكليهم والراغبين في الحضور والحصول على جدول الاعمال ونسخة من البيانات المالية، مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الاوراق المالية – شارع مبارك الكبير – عمارة زيد الكاظمي – الدور الرابع – تلفون: 22250610/2/6 وذلك خلال مواعيد الدوام الرسمية اعتباراً من يوم الثلاثاء 2016/5/10 لاستلام بطاقات الدعوة.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس ادارة الشركة

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلات

علي والزين والجمعان الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

نوره ربيع إسماعيل علي

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون